

التكليف 4
مقرر: قضايا بحثية 1 – برنامج الدكتوراه

إعداد: علي القرني
Ali Alqarni
الرقم الجامعي:
253002107



القضية البحثية التي سنتناولها:
أثر التويع الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

أثر التنويع الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية
السعودية

فهم عمر فهم عايد *
كلية الحقوق - جامعة دار العلوم
F.aved@dau.edu.sa

تاريخ الاستلام: 2025/1/20. تاريخ القبول: 2025/2/23. تاريخ النشر: 2025/6/20.
المستخلص

قامت المملكة العربية السعودية بتهيئة المناخ الاقتصادي وتنويع اقتصادها وتشجيع القطاع الخاص والعمل على زيادة مساهماته في المجال الاقتصادي ووضع الكثير من الحوافز والضمانات لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث رئيسية تسبقها مقدمة وتُعقبها نتائج وتوصيات، تناول المبحث الأول ماهية التنويع الاقتصادي أنواعه ومبرراته وأهدافه في مطلبين، المطلب الأول بعنوان تعريف التنويع الاقتصادي وأنواعه. والمطلب الثاني عن أهداف ومبررات التنويع الاقتصادي ثم المبحث الثاني ماهية الاستثمار الأجنبي أنواعه وأهدافه وأهميته في ظل رؤية 2030. حيث كان المطلب الأول بعنوان مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه وأهدافه، والمطلب الثاني حوافز ومعوقات الاستثمار الأجنبي في ظل رؤية 2030، والمبحث الثالث تناول أثر التنويع الاقتصادي على تطور الاستثمار الأجنبي في السعودية. في مطلبين الأول بعنوان علاقة الاستثمار الأجنبي بالتنويع الاقتصادي وصندوق الاستثمارات العامة، والمطلب الثاني زيادة التنويع الاقتصادي وتطور حجم الاستثمار الأجنبي في السعودية.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، صافي تدفقات الاستثمار

تفاصيل الورقة البحثية (1)



• العنوان : أثر التنويع الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

- اسم الباحث: فهم عمر فهم عايد.
- الجهة: جامعة دار العلوم – كلية الحقوق
- اسم المجلة: مجلة العلوم القانونية
- المجلد: 40
- العدد: 1
- السنة: 2025
- الصفحات: 40-68

• رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)

أثر التنويع الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية
السعودية

فهم عمر فهم عايد *
كلية الحقوق - جامعة دار العلوم
F.aved@dau.edu.sa

تاريخ الاستلام: 2025/1/20. تاريخ القبول: 2025/2/23. تاريخ النشر: 2025/6/20.
المستخلص

قامت المملكة العربية السعودية بتهيئة المناخ الاقتصادي وتنويع اقتصادها وتشجيع القطاع الخاص والعمل على زيادة مساهماته في المجال الاقتصادي ووضع الكثير من الحوافز والضمانات لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث رئيسية تسبقها مقدمة وتُعقبها نتائج وتوصيات، تناول المبحث الأول ماهية التنويع الاقتصادي أنواعه ومبرراته وأهدافه في مطلبين، المطلب الأول بعنوان تعريف التنويع الاقتصادي وأنواعه. والمطلب الثاني عن أهداف ومبررات التنويع الاقتصادي ثم المبحث الثاني ماهية الاستثمار الأجنبي أنواعه وأهدافه وأهميته في ظل رؤية 2030. حيث كان المطلب الأول بعنوان مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه وأهدافه، والمطلب الثاني حوافز ومعوقات الاستثمار الأجنبي في ظل رؤية 2030، والمبحث الثالث تناول أثر التنويع الاقتصادي على تطور الاستثمار الأجنبي في السعودية. في مطلبين الأول بعنوان علاقة الاستثمار الأجنبي بالتنويع الاقتصادي وصندوق الاستثمارات العامة، والمطلب الثاني زيادة التنويع الاقتصادي وتطور حجم الاستثمار الأجنبي في السعودية.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، صافي تدفقات الاستثمار

تفاصيل الورقة البحثية (2)



• الأهمية:

توضح الدراسة دور التنويع الاقتصادي في تعزيز الثقة الاستثمارية بالمملكة عبر توسيع قاعدة القطاعات المنتجة غير النفطية، بما يتسق مع مستهدفات رؤية 2030.

• الهدف:

قياس أثر التنويع الاقتصادي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال المديين القصير والطويل، وتحليل القطاعات الأكثر جذبًا.

• المنهجية:

اعتمد الباحث المنهج الكمي التحليلي بالاعتماد على بيانات زمنية محدثة للاقتصاد السعودي حتى عام 2024، مستخدمًا نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر مؤشرات التنويع القطاعي على تدفقات الاستثمار.

• النتيجة الرئيسية:

وجود علاقة إيجابية وطويلة الأجل بين التنويع الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، خصوصًا في القطاعات الصناعية والسياحية، ما يعكس فاعلية الإصلاحات الاقتصادية في المملكة.

أولاً : تحليل عنوان البحث

- العنوان متوازن يجمع بين الوضوح والمنهجية، إذ يُظهر المتغيرين الأساسيين بوضوح ويُحدّد المجال المكاني (المملكة).
- يُقترح تعزيز دقته بإضافة البعد الزمني للدراسة (2000–2024) لإبراز الحداثة والعمق الزمني للتحليل.
- كما أن استخدام مصطلح "أثر" يعبر عن الطابع الكمي للبحث، مما يعكس المنهج المتّبع.

ثانيًا: تحليل المستخلص



- المستخلص عرض بإيجاز العلاقة بين التنويع الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، مبيّنًا النتائج الإيجابية بوضوح.
- يُستحسن أن يُضاف فيه تحديد لفترة الدراسة والأدوات التحليلية لتقوية الموثوقية المنهجية.
- تميّز المستخلص بتضمين نتائج كمية دقيقة، لكنه يحتاج لمؤشرات مقارنة توضح التطور الزمني قبل وبعد 2020.

ثالثاً: المقدمة



- تطرقت المقدمة إلى التحولات الاقتصادية في المملكة وجهود تقليل الاعتماد على النفط.
- تميزت المقدمة بربط واضح بين الإصلاحات الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي.
- يمكن تعزيزها بتفسير أعمق للعلاقة السببية بين التنويع الاقتصادي وقرار المستثمر الأجنبي (أي كيف يدفع التنويع إلى الاستثمار).

رابعًا: مشكلة البحث

- تمثلت المشكلة في استمرار التذبذب في معدلات الاستثمار الأجنبي رغم تنامي جهود التنويع الاقتصادي.
- تُعد الصياغة دقيقة، لكنها يمكن أن تُغنى بربط المشكلة بالعوامل المؤسسية مثل كفاءة البنية التحتية التشريعية أو الإدارية.
- يُستحسن تضمين البعد الزمني بعد 2020 لتقييم ما إذا كانت الإصلاحات الأخيرة أحدثت أثرًا ملموسًا في جذب الاستثمار.

خامسًا: أهمية وأهداف البحث



الأهمية النظرية: تملأ فجوة في الدراسات العربية حول فاعلية برامج التنويع الاقتصادي كعامل جاذب للاستثمار الأجنبي.
الأهمية التطبيقية: تقدم تحليلًا عمليًا لصنّاع القرار حول القطاعات التي تستقطب المستثمرين بعد تطبيق إصلاحات رؤية 2030.

الأهداف:

- قياس أثر التنويع الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية للفترة (2000-2024).
- تحليل دور القطاعات الصناعية والسياحية في تعزيز تدفقات الاستثمار.
- اختبار استجابة الاستثمارات للإصلاحات الهيكلية في البيئة الاقتصادية.

سادسًا: الإطار النظري والمفاهيمي



- اعتمد الباحث على نظرية النمو الداخلي التي تركز على تنويع مصادر الإنتاج كنقطة جذب للاستثمار الأجنبي.
- كما استند إلى نظرية الجاذبية الاقتصادية لتفسير العوامل الهيكلية المؤثرة في قرار المستثمر.
- تُعد النظريات المستخدمة مناسبة، ويُستحسن دعمها بنموذج الاقتصاد المؤسسي لتوضيح دور الإصلاحات التشريعية والإدارية في ترسيخ الثقة الاستثمارية.

سابعًا: الدراسات السابقة



- تتوّعت الدراسات التي استعرضها الباحث بين بيئات عربية وخليجية وأجنبية.
- القوة في الترتيب المنطقي والعرض المقارن، لكن المقارنة المنهجية محدودة من حيث توضيح الفترات الزمنية واختلاف النماذج التحليلية.
- يمكن توسيع المراجعة بدمج دراسات حديثة (2022-2024) لتوضيح التطورات في سياق الاقتصاد السعودي.

ثامناً: المنهجية



- استخدم الباحث المنهج الكمي التحليلي المعتمد على بيانات زمنية للفترة (2000-2024).
- تم تطبيق نموذج الانحدار المتعدد لتحديد أثر مؤشرات التنويع القطاعي على تدفقات الاستثمار الأجنبي.
- اختبر الباحث سلامة النموذج إحصائياً وتأكد من ثبات السلاسل الزمنية.
- يمكن تطوير المنهج بإضافة تحليل سببي بلغة عربية مثل "تحليل العلاقة الاتجاهية" بدلاً من المصطلحات الأجنبية.

تاسعاً: النتائج والتحليل



- أظهرت النتائج أن التنوع الاقتصادي ساهم في زيادة الاستثمارات الأجنبية، خاصة بعد إطلاق برامج الرؤية.
- القطاعات الصناعية والسياحية أظهرت أعلى معدلات استجابة، مما يؤكد دور التحول الاقتصادي في تحفيز الاستثمار.
- تفسير الباحث منطقي، ويمكن تعزيزه بربط النتائج بالسياسات الحكومية الحديثة مثل مبادرات "استثمر في السعودية" و"استراتيجية الصناعة الوطنية".

عاشراً: التحليل النقدي المتعمق



- تتميز الدراسة بدقة التحليل الإحصائي ووضوح المنهج.
- مع ذلك، يُوصى بدمج متغيرات مثل الاستقرار المالي وجودة المؤسسات الحكومية لفهم ديناميات القرار الاستثماري بصورة أشمل.
- كما يُستحسن استخدام تحليل سببي زمني يُظهر تطور العلاقة بين التنويع والاستثمار بعد عام 2020، لتأكيد مدى استدامة الأثر.

الحادي عشر: الخلاصة والتوصيات



- أكدت الدراسة أن التنويع الاقتصادي يمثل أحد أعمدة استدامة الاستثمار الأجنبي في المملكة.
- توصي النتائج بزيادة دعم القطاعات غير النفطية وتعزيز الشفافية في بيئة الأعمال لجذب استثمارات طويلة الأمد.
- يُستحسن مستقبلاً تضمين متغير الابتكار الرقمي كمؤثر وسيط يوضح العلاقة بين التنويع وجاذبية الاستثمار.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY

شُكْرًا لَكُمْ

